

قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على
فلسطين: رؤية تاريخية - سياسية جديدة

*Reading in the most important materials instrument of
the British mandate on Palestine: A new historical-
political vision*

أ.د. أسامة محمد أبو نخل أ.د. ناجي صادق شراب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر أستاذ العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الأزهر - غزة

فلسطين

المقدمة:

إذا كان إصدار الحكومة البريطانية لتصريح بلفور عام ١٩١٧، باطلاً جملةً وتفصيلاً، لأنه تمّ قبل أن تحتل القوات البريطانية فلسطين في ٩ كانون أول (ديسمبر) من العام نفسه، فإن إصدار صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢، لا يقل بطلاناً عن تصريح بلفور، خاصةً وأن ذلك الصك صيغَ بأيدي صهيونية ماهرة، لكي تتضمن أهم مواده المصالح اليهودية في فلسطين بمساعدة بريطانيا، التي كانت حريصة على منح اليهود حق إنشاء وطن قومي لهم في تلك البلاد.

وعلى الرغم من أن الكثير من الكتابات تناولت مواد صك الانتداب، إلا أنها تجاهلت تنفيذ تلك المواد ومرّت عليها مرور الكرام، لذا كان من واجبننا القيام بذلك، في محاولة لتبيان الحقيقة الناصعة التي يتجاهلها الكثيرون من وراء صياغة ذلك الصك. فلم يكن دورنا هنا مجرد قراءة أهم مواد الصك تاريخياً فقط، بل وتحليلها سياسياً لدعم القراءة التاريخية لها، من خلال رؤية جديدة تختلف عمّا تناوله الآخرون من قبل، من خلال الربط بين السياق التاريخي لتصريح بلفور، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والسياق السياسي لصك الانتداب بوضع تصريح بلفور موضع التطبيق.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي بُني عليها الصك، كان أهمها:

١ - تمكّين بريطانيا من تعزيز تصريح بلفور ومنحه قوة القانون الملزم، من خلال تبني صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢.

٢ - إن صك الانتداب البريطاني على فلسطين، صيغَ بأسلوب يجعل معظم مواده لصالح المشروع الصهيوني، بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، بل وساهم الزعماء الصهاينة في صياغة مواد الصك، ليتلاءم ومخططاتهم المستقبلية.

واعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لانعدام المراجع التي تناولت مواد صك الانتداب بالتحليل.

الدور البريطاني في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين:

ليس بإمكان الحركة الصهيونية أولاً ثم اليهود ثانياً، تجاهل الاعتراف بفضل بريطانيا في جعل قضيتهم حاضرة على أولويات سلم السياسة الأوروبيين أولاً، ثم الأمريكيين ثانياً. كما عليهم الاعتراف كذلك بفضلها في اختلاق دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨؛ فلولا هذا الفضل لما وُضعت هذه الدولة على الخريطة الجيو - سياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت فيما بعد لاعباً أساسياً فيها، ذلك أنه مهما أوتي قادة الحركة الصهيونية من براعة، فالدور البريطاني كان بمثابة الشريان الرئيسي الذي اندفعت من خلاله الطموحات الصهيونية اليهودية بقوة، لتجد بعد ذلك كل المعوقات وقد بدأت بالتلاشي بخطى حثيثة، نحو الهدف المنشود في إقامة تلك الدولة^١.

فبدايات الاهتمام البريطاني بمسألة إعادة اليهود إلى فلسطين، تعود تاريخياً إلى القرن السابع عشر، عندما قامت جماعة دينية تُسمى "البيورتان" (Puritanism) بالثورة، ونجحوا من خلالها في التحكّم في شؤون إنكلترا، حيث طالبوا خلال تلك الفترة بإعادة اليهود إلى فلسطين^٢، مروراً بمنتصف القرن التاسع عشر عندما أضحت فلسطين محط اهتمام الحركة الصهيونية، وتعاطف بريطانيا العظمى الإنجليكانية مع اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. والثابت تاريخياً أن انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، والذي ضمّ كل التجمعات الصهيونية في العالم، كان بمثابة الإعلان الأول لإنشاء دولة لليهود في فلسطين، فمن خلاله تمّ وضع اللبنة الأولى والمقومات الأساسية الضرورية لقيام تلك الدولة على أرض الواقع، وظهر ذلك جلياً من خلال تحديد المؤتمر لأهدافه، والتي كان من أهمها خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام^٣.

وبالتالي فإن فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، كانت الأساس لدى قادة الفكر الصهيوني وعلى رأسهم هرتزل، لذا كان من أولوياتهم تقوية الوعي القومي عند يهود العالم، كما لو كانوا جميعاً من أصولٍ واحدة متحدة، يجمعهم نسب متأصل ولغة واحدة

متفقين عليها، على الرغم من أن تلك الأمور من الصعب توكيدها، في ظل تعدد التواجد اليهودي في كافة أنحاء العالم، وعدم تحدثهم جميعاً باللغة العبرية، بل بلغات البلدان التي عاشوا فيها، وجاء كتاب هرتزل عن الدولة اليهودية ليدعم تلك الفكرة بين اليهود.

واستكمالاً للدور البريطاني في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين، ففي عام ١٩٠٥ كان حزب المحافظين البريطاني، قد دعا سراً إلى عقد مؤتمر يهدف إلى إيجاد آلية معينة تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن، وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم آنذاك، حيث كان يرأس الحكومة وقتذاك هنري كامبل بنرمان (Henry C. Bnrman)، وبموجب ذلك انعقد المؤتمر الذي ضمّ الدول الاستعمارية في ذلك الوقت، واستمرت مناقشات وجلسات المؤتمر لمدة سنتين. وفي نهاية المؤتمر عام ١٩٠٧، خرج المشاركون في المؤتمر بوثيقة سرية أسموها (وثيقة كامبل)، نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني، ولتحقيق ذلك الهدف دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين، تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادي، يفصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن القسم الآسيوي منه، للحيلولة دون تحقيق وحدة الشعوب العربية^٤.

ومع ذلك فإن أول نجاح رسمي تحقّقه المنظمة الصهيونية، في سبيل إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، كان التصريح الذي صدر عن وزير خارجية بريطانيا اللورد آرثر ج. بلفور (Arthur J. Balfour)، إلى اللورد اليهودي ليونيل والت روتشيلد (Lionel Rothschild) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧، وضمّنه الوعد بتسهيل تحقيق وطن قومي يهودي في فلسطين^٥، ويعود ذلك النجاح لأن هذا التصريح صدر عن مسئول رسمي في دولة عظمى، وبناءً على ذلك أضحت تحرك المنظمة الصهيونية العالمية نحو تحقيق هذا الهدف، يكتسب شرعية من أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق.

وكانت فكرة طرح فلسطين كوطنٍ قوميٍّ لليهود، طُرحت في وقتٍ مبكرٍ من الحرب العالمية الأولى كجزءٍ من النظام العالمي الجديد وقتذاك، الذي وضعته الدول المنتصرة بواسطة هربرت صموئيل (Herbert Samuel) الذي كان يشغل حينذاك

وزيراً في الحكومة البريطانية، فبعد محادثات خاصة مع السير إدوارد غراي (Edward Grey) وزير الدولة للشؤون الخارجية، قدّم صموئيل في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٤، مسودة مذكرة حكومية إلى رئيس الحكومة هيربرت اسكويث (Herbert Asquith)، يدعو فيها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية البريطانية. وعلى الرغم من أن اقتراح صموئيل لم يؤخذ على محمل الجد في حينه، إلا أن مارك سايكس (Mark Sykes) مستشار وزارة الخارجية البريطانية في شؤون الشرق الأوسط، بادر إلى إجراء مفاوضات مع أبرز المؤيدين للصهيونية، وكان سايكس على قناعة بأن اليهود يمثلون قوة ذات شأن في الكثير من البلاد، وربما يقومون بتخريب قضية الحلفاء^٦.

والمعلوم فإنه عندما تولى حزب العمال سدة الحكم في بريطانيا، بدا أن الحركة الصهيونية توشك أن تحقق أهدافها، خاصة وأن سياسة الحزب كانت تعكس اقتناعات قوية بأن إقامة الوطن القومي لليهود، تتمشى إلى حد كبير مع العقيدة الاشتراكية التي تؤمن بها^٧. ونتيجة لحالة القلق التي سادت فلسطين بعد الاحتلال البريطاني، وتفشي ظاهرة الانتقادات التي عمّت الصحف البريطانية ووصلت إلى مجلس اللوردات^٨، اضطر ونستون تشرشل (Winston Churchill) رئيس الوزراء البريطاني إلى إصدار الكتاب البريطاني الأبيض في عام ١٩٢٢، وذلك لتهدئة مخاوف عرب فلسطين، فأشار إلى أن عبارات تصريح بلفور لا تشير إلى تحويل فلسطين بجمليتها وجعلها وطناً قومياً لليهود، وإنما تعني أن وطناً كهذا سوف يتم تأسيسه في فلسطين^٩.

عصبة الأمم وصك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٢ :

إذا كان إصدار تصريح بلفور من قبل الحكومة البريطانية، يُعدُّ النجاح الأول الذي حققته المنظمة الصهيونية العالمية في تعاطف تلك الحكومة، في ضرورة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فإن النجاح الثاني الذي حققته تلك المنظمة نحو تحقيق هدفها المنشود، تمثّل في إصدار عُصبة الأمم لصك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٢٢، والذي بات نافذ المفعول في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣^{١٠}.

ويمكن التأكيد منذ البداية أن وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كان سياسة مقصودة ومخطط لها من قبل الحركة الصهيونية، وأن الهدف الرئيس لسك الانتداب كان وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ، من خلال إطار دولي يتبنيه من خلال مجلس عصبة الأمم. وبهذا المعنى لو لم يظهر صك الانتداب، ما أمكن تنفيذ تصريح بلفور، ثم قيام دولة إسرائيل فيما بعد.

ويُرجع البعض فكرة الانتداب إلى اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦، فقد ورد في المادة الأولى من ذلك الاتفاق أنه يحق لفرنسا في منطقة (أ) ولإنكلترا في منطقة (ب)، الانفراد "بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية". ونصّت المادة الثانية على أنه "يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ولإنكلترا في المنطقة الحمراء، إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرةً أو بالواسطة أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية". فمن هنا إذن كان مبدأ فكرة الانتداب التي تأكّدت مرة ثانية، حينما أصدرت الحكومة البريطانية تصريح بلفور في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧، ولم تكن بريطانيا حتى ذلك التاريخ تحتل سوى مدينة بئر السبع في ٣١ تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه من كل فلسطين. ولم تكتفِ بذلك بل وعدت بأن تبذل جهودها لتسهيل تطبيق ذلك التصريح، وبالتالي فلا يمكن تحقيق هذا التصريح وما تضمّنه إلا بتحقيق أمرين: الأول: الاستيلاء على كل فلسطين، والثاني: تولى بريطانيا بالفعل مسئولية الانتداب في فلسطين^{١١}.

بينما يُرجع البعض الآخر فكرة الانتداب على فلسطين، إلى مذكرة الجنرال سمطس (Smuts) رئيس حكومة جنوب أفريقيا في ١٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٨ والتي نشرها في باريس، والتي بحث فيها مسألة المستعمرات الألمانية وبعض البلاد التابعة للدولة العثمانية، ووضع قواعد خاصة بها ترمي إلى تسليم تلك المستعمرات والبلاد إلى دول معينة من الحلفاء لتقوم بالأمر فيها، لا لمصلحتها هي بل لمصلحة الشعوب والعناصر النازلة فيها، وذلك باسم عصبة الأمم وبانتداب منها، إلا أن ما ذهب إليه الجنرال سمطس مجافٍ للحقيقة، ذلك أن الدول العظمى التي ادّعت أنها عملت على تحرير البلاد العربية من

السيطرة العثمانية، كان عليها أن تحمي مصالحها الاستراتيجية والسياسية والمادية. ولم يكن في الإمكان الدفاع عن تلك المصالح أو حمايتها، إلا إذا كان لهذه الدول بعض سلطات السيادة. والشكل القانوني لنظام الانتداب كان أساساً مثالياً لإحداث التوازن بين هذه المصالح، التي لم يكن من السهل الربط فيما بينها، بل لعله كان القنطرة التي يمكن عن طريقها عاجلاً أو آجلاً، التوفيق بين هذه الأغراض المتباينة^{١٢}. وكان هربرت صموئيل أكثر صراحةً عندما صرّح برغبة بريطانيا في الانتداب على فلسطين بقوله: "إن مصالحها (أي بريطانيا) الاستراتيجية، جعل من غير الممكن وجود أي دولة عظمى أخرى في فلسطين"^{١٣}.

وكان مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس في ٣٠ كانون ثانٍ (يناير) ١٩١٩، أصدر قراراً يقضي بعدم إعادة الولايات العربية إلى الحكم العثماني، وكان ذلك الإجراء يمثل الخطوة الأولى في سبيل تطبيق نظام الانتداب، وكانت الحركة الصهيونية قد طالبت بانتداب بريطانيا بالذات على فلسطين، حيث طالب المؤتمر اليهودي الأمريكي في ١٨ كانون أول (ديسمبر) ١٩١٨، بانتداب بريطانيا على فلسطين، وقد ورد مثل هذا الطلب في المذكرة التي قدّمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ بالقول: "إننا نلج باختيار بريطانيا كدولة منتدبة، لأن ذلك يتفق ورغبة يهود العالم، وعصبة الأمم يجب أن تعمل في اختيارها للدولة المنتدبة على تحقيق رغائب الأهالي ذوي الشأن"، وقد تضمّنت المذكرة نفسها صورة قرار يتضمّن المشروع الذي وضعته لتنفيذ تصريح بلفور^{١٤}.

أما على الصعيد الصهيوني، فيبدو أن اللزمات الأخيرة لوضع صك الانتداب موضع التنفيذ كان حاضراً، فقد كان وضع مسودة صك الانتداب البريطاني على فلسطين، يتم تحت إشراف حاييم وايزمان (Chaim Weizmann)، وسوكولوف (Sokolov)، باعتبارهما رئيسي المنظمة الصهيونية، وفي المراحل الأولى من المباحثات شكّلت لجنة سياسية مؤقتة، تألفت من هربرت صموئيل، وفيكتور جاكسون (Victor Jacobson)، وبرتولد فيويل (Berthold Feiwei)، وهاري ساشر (Harry

(Sacher)، وسلمون لاندمان (Salmon Landman)، وبنيامين كوهين (Benjamin Cohen). وفي المراحل الأخيرة من المفاوضات، اقتضت اللجنة على هاري ساشر، وليونارد شتاين (Leonard Stein)، وبنيامين كوهين^{١٥}. وقد اعترف الزعماء الصهاينة بالفعل، أنهم اشتركوا مع الإنكليز في وضع صك الانتداب على فلسطين، وتقديمه إلى عصبة الأمم للموافقة عليه^{١٦}.

وكان هذا المشروع هو المرحلة الأولى من المراحل السبع، التي عدّل فيها المشروع الصهيوني لصك الانتداب البريطاني على فلسطين، ويتضح من دراسة هذه المراحل السبع أن المشروع الصهيوني كان حتى عام ١٩٢٠، قد اتخذ شكل صك الانتداب الذي تمّ إقراره، حيث نجح هذا المشروع في إثبات حق اليهود في إعادة تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين، بالاستناد إلى الصلات التاريخية، كما قضى بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحشد اليهود في الأراضي، وتشكيل هيئة تمثل اليهود في فلسطين والعالم للتعاون مع الدولة المنتدبة، وجعل المدارس اليهودية في أيدي اليهود، كما تضمّن تشجيع الحكم الذاتي المحلي^{١٧}.

ثمّ عرض اللورد بلفور صك الانتداب بعد إدخال تعديلات بشأن مقدمته، ومؤسسات الحكم الذاتي وتطور فلسطين الاقتصادي على مجلس عصبة الأمم في ٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٠ للتصديق، فتناول أعضاء المجلس الصك بالبحث، مما أدى إلى إدخال تعديلات جوهرية عليه. ثمّ قدّمت الحكومة البريطانية بعد أن أخذت في الاعتبار، جميع التعديلات المقترحة على المسودة النهائية لصك الانتداب على فلسطين إلى البرلمان البريطاني في آب (أغسطس) ١٩٢١، ونشرته في لندن في ٣١ من الشهر نفسه. وقد اختلف الصك الثاني الذي تمّ اعتماده عن الصك الأول الذي تمّ اقتراحه عام ١٩٢٠ في أمرين: الأول: أن مقدمة الصك الأول تضمّنت عبارتين فقط من تصريح بلفور هما:

١ - أن وطناً قومياً للشعب اليهودي يجب أن يؤسس.

٢ - أنه لن يؤتى بعملٍ قد يضير الحقوق المدنية والدينية والوضع السياسي، الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

أما العبارة التي تصون الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بغض النظر عن الجنس أو الدين، فقد وردت في المادة الثانية من الصك الأول عام ١٩٢٠، ولم ترد في المقدمة. أما في الصك الثاني عام ١٩٢١، فإن عبارة "أنه لن يؤتى بعملٍ قد يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة حالياً في فلسطين"، فقد وردت في مقدمته كما وردت في المادة الثانية^{١٨}.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن تضمين مفهوم وطن قومي لليهود، كان مقصوداً تجنباً لمصطلح الدولة، لما قد يثيره من اعتراضات قوية من جانب شعوب المنطقة وقتذاك، علماً بأن الهدف كان إقامة دولة وليس وطن.

أما الأمر الثاني: فقد كان ظهور المادة (٢٥) التي تعطي الحق للدولة المنتدبة بموافقة عصبة الأمم، أن تُرجى أو توقف تطبيق ما تراه من هذه نصوص صك الانتداب، غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين. والمعلوم أن هذا النص تم إدخاله بعد قبول بريطانيا تولي الأمير عبد الله بن الحسين في الفاتح من نيسان (أبريل) ١٩٢١، حكومة شرق الأردن نيابةً عن والده الشريف حسين^{١٩}، كما سيرد بيانه.

وبالتالي فإن الأمر لم يكن في حاجة إلى لجنة أو إلى تحقيق، فالأهداف المشتركة لدى الحركة الصهيونية وبريطانيا، كانت قد نُجحت في جعل الانتداب البريطاني على فلسطين وثيقة مهمة تستهدف تهويدها، وأن وثيقة الانتداب حملت توقيعات الدول أعضاء عصبة الأمم؛ فجاء صك الانتداب يحمل في ظاهره، صورة المستند الصادر من عصبة الأمم المتزمة به بريطانيا، كما لو كانت هي بعيدة عن وضعه أو صاغه ومجبرة على تنفيذه^{٢٠}.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعدت مشروعاً لصبغ الانتداب بالصبغة القانونية، وقدمته إلى عصبة الأمم في ٦ تموز (يوليه) ١٩٢٢، ثم تمت الموافقة عليه وفرضه على فلسطين في ٢٤ من الشهر نفسه، وأصبح ساري المفعول في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣^{٢١}، غير إن النصوص الأساسية لصك الانتداب، كانت قد وضعت موضع العمل والتنفيذ بالفعل قبل ذلك التاريخ، وذلك منذ صيف عام ١٩٢٠، حينما تشكلت الإدارة المدنية في فلسطين وحلت محل الإدارة العسكرية، كذلك فإنه يمكن القول بأن معظم المواد الواردة في صك الانتداب، جاءت لتغطية أعمال الحكومة البريطانية في فلسطين منذ احتلالها عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٢٢^{٢٢}.

وكان صك الانتداب الورقة الرسمية الأولى، التي جعلت من تصريح بلفور وعداً دولياً ملزماً لحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، التي أنجحت مساعي الصهاينة لحشد الدعم والتأييد في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. وقد ذكر بعض الزعماء الصهاينة أن فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، كان فرصة نادرة لليهود منذ ألفي سنة، وأنهم لن يحظوا بها ثانية في تلك الأيام أو في عهد أبنائهم^{٢٣}. بل واعتبر وايزمان أن المصادفة على صك الانتداب، كان بمثابة خاتمة الفصل الأول من الكفاح السياسي الصهيوني^{٢٤}. وفوق ذلك كله لا يمكن اعتبار نظام الانتداب مجرد وثيقة شكلية، منحت بريطانيا الوجود الشرعي الدولي في فلسطين، بل إن ذلك النظام وضع الأسس لإقامة ما وصفته لجنة بيل الملكية البريطانية عام ١٩٣٧، حكومة داخل حكومة حين استوتحت نصوصه مفهوم تصريح بلفور^{٢٥}.

وانتهك ميثاق عصبة الأمم في أحد نصوصه؛ عندما ورد في الفقرة الخاصة بأمالك الدولة العثمانية السابقة، أن بعض الجماعات قد وصلت مرحلة من التطور بحيث يمكن الاعتراف بوجودها (شعوباً مستقلة)، على أن يخضع ذلك مؤقتاً لوضعها تحت الوصاية الانتدابية، أي لتقديم المشورة الإدارية والعون الإداري، حتى يجين الوقت الذي يمكنها فيه أن تقف دون حاجة للوصاية. وهذا لا يعني أن الاعتراف بالاستقلال يُعلّق حتى يجين الوقت لإنهاء الانتداب، وإنما يعني عكس ذلك تماماً، بأن تلك الجماعات كانت عندئذ

مستحقة لإحراز الاستقلال كغيرها من الشعوب المستقلة، وأن الانتداب لن يكون إلاً قيلاً مؤقتاً يقيّد به تمتعها الحر الطليق بمميزات الاستقلال. وبالنظر إلى العراق وشمالى سورية، نجد أن مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان (أبريل) ١٩٢٠ احترمت هذا النص حرفياً، فاعترفت بهاتين المقاطعتين دولتين مستقلتين، اسماً لا حقيقة. أما في حالة فلسطين فإنها انتهكت ذلك النص اسماً وحقيقة، فمنح انتدابها إلى بريطانيا على شروط حُدِف منها عمداً الاعتراف باستقلالها، وعلّلت بريطانيا ذلك الحذف بأنما وجدته ضرورياً من أجل التزامها، التي قطعها على نفسها في تصريح بلفور^{٢٦}.

وكانت المواد التي نصّت في الميثاق على وضع بعض الشعوب تحت انتداب أجنبي، ترمي إلى تطبيق مبدأ جديد اعتنقه الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى علناً في تصريحاتهم أثناء الحرب ومن بعدها، وقد عُرف هذا المبدأ في الميثاق على النحو التالي: "إن صالح مثل هذه الشعوب وتطورها يمثلان وديعة مقدسة في ذمة المدينة، وأن الضمانات لتحقيق هذه الوديعة يجب أن يُنص عليها في هذا الميثاق". وما يلفت النظر هنا، أن مؤتمر سان ريمو خالف نصوص الميثاق في أمرين: الأول: في اختيار الدولة المنتدبة لتولي شؤون كل قطر، والثاني: في التفرقة بين فلسطين وسائر الأقطار العربية، وخرج ذلك المؤتمر بقرارات انتهكت التزامات الحلفاء الأخلاقية والشرعية معاً^{٢٧}.

وكان الفلسطينيون قد حاولوا عرقلة مشروع الصك بكل السبل السياسية الممكنة، فرفضوه تماماً وأضربوا عن العمل يومي ١٣ و ١٤ تموز (يوليه) ١٩٢٢، وقدموا احتجاجات رسمية وشعبية أمام الجهات المستولة، وناشدوا حكام وملوك الأمة الإسلامية، التدخل للعمل على عرقلة المشروع وإسقاطه في عصبية الأمم، ولكن كل تلك الجهود لم تجد نفعاً أمام التعنت والإصرار البريطاني^{٢٨}. وبذلك يمكن القول إن بريطانيا قد أكملت المؤامرة بالحصول على اعتراف بصك الانتداب من عصبية الأمم، وواصل الانتداب البريطاني فرض سياسته، وأخذت مهمة الحركة الوطنية الفلسطينية تزداد صعوبة مع مرور الوقت.

صك الانتداب على فلسطين وأهم موادّه:

والمعروف أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين يتكوّن من ٢٨ مادة، كان معظمها لصالح اليهود والوطن القومي اليهودي في فلسطين، وفيما يلي أهم موادّه:

١ - إن الفقرة الثالثة من مقدمة الصك (الحشيات)، أضافت إضافة مهمة إلى تصريح بلفور، الوارد في الفقرة الثانية من المقدمة والمادة الثانية من الصك، فاعترفت "بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين، والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد"، وهو أمر لم يتضمّنه التصريح على الإطلاق، وقد أكدّ حاييم وايزمان أن السير آرثر بلفور، هو الذي وضع عبارة "الصلة التاريخية"^{٢٩}.

٢ - ود في المادة الأولى من الصك: "يكون للدولة المنتدبة (أي بريطانيا) السلطة التامة في التشريع والإدارة، إلّا حيث أُقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا"^{٣٠}.

٣ - ورد في المادة الثانية منه "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية، تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان"^{٣١}. كذلك نصّت بنود الانتداب على ضرورة تجنّب ما من شأنه، أن يجحف بالمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين، وعلى صيانة حقوقها المدنية والدينية، غير أن مجرد الاصطلاح بـ (غير اليهودية)، عمّق الوعي بتجاهل الإمبريالية البريطانية والصهيونية حقوق الشعب العربي القومية، بل بمجرد وجود ذلك الشعب أصلاً من ناحية، وأكّد خضوع حقوق (غير اليهود) المدنية والدينية لعملية بناء الوطن القومي اليهودي، فالفقرة (٢) وضعت على بريطانيا مسؤولية وضع البلاد فيما يضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما وضعت عليها مسؤولية تطوير منشآت الحكم الذاتي. ولكن الأمر المقرر لم يكن تطوير منشآت الحكم الذاتي، بل إنشاء الوطن القومي، ولذلك فشلت المحاولة الأولى لإقامة المجلس التشريعي عام ١٩٢٢، وفشلت بعدها

المحاولات التي جرت لإقامة حكم وطني في فلسطين، رسمية كما كانت في عام ١٩٢٦، وغير رسمية كما في عام ١٩٢٩.^{٣٢}

٤- إن المادتين (٤) و (٦) من صك الانتداب، تنصّان على الاعتراف بوكالة يهودية، فالمادة (٤) نصّت بأن تلك الوكالة تعتبر "كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً"^{٣٣}. أما المادة (٦) فنصّت على أنه: "على حكومة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي، أن تُسهّل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة، وتنشّط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، استقرار اليهود في الأراضي الزراعية وفي جملتها الأراضي المدورة (الحكومية) والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية"^{٣٤}.

٥- ونصّت المادة (٧)، على جعل الجنسية الفلسطينية، الجنسية المشتركة للعرب واليهود، فتلک المادة نصّت بأن: "يتعيّن على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية، يتضمّن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود، الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعية الفلسطينية"^{٣٥}.

٦- ونصّت المادة (١٣) على "تتقلّد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة، وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمواقع الدينية، وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام جمعية الأمم دون سواها عن كل ما يتعلّق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة، دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازماً، لتنفيذ نصوص هذه المادة، بشرط أن لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيراً، يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرّض للأماكن الإسلامية، أو التدخل في إدارة المعاهد الإسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات". أما المادة (١٤) فنصّت على أن: "تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق

والدعاوى المتعلقة بالأماكن المقدسة، والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين. ويعرض المشروع الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الأمم ليوافق عليها، ولا تُعيّن اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس"^{٣٦}.

٧- ونصّت المادة (٢٢) بوجوب أن "تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين، فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين، تُكرر بالعربية، وكل عبارة أو كتابة بالعربية، تُكرر بالعربية"^{٣٧}.

٨- ونصّت المادة (٢٥) على أنه "يحق للدولة المنتدبة بسماع جمعية الأمم، أن توجّل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط، غير مطابق على للأحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، ... وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائماً لتلك الأحوال ..."^{٣٨}.

تحليل وتفنيد مواد صك الانتداب:

إذا كان ما ورد في تصريح بلفور باطلاً جملةً وتفصيلاً، فإن الشيء نفسه ينطبق على ما ورد في صك الانتداب البريطاني على فلسطين، فديباجة أو مقدمة الصك، تشير إلى أن دول الحلفاء الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى، قد وافقت على أن تعهد بمسئولية تنفيذ تصريح بلفور إلى بريطانيا، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين، فالفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم قد جعلت لرغبة السكان الأصليين المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة، والعرب الذين هم أصحاب البلاد لم يختاروا بريطانيا لتكون منتدبة عليهم، فاختيار بريطانيا بالذات إنما تمّ بناءً على رغبة المنظمة الصهيونية، تلك الرغبة التي أصرت عليها بريطانيا بحافزٍ من مطامعها الاستعمارية، وحققتها الحلفاء ووافقت عليها عصبة الأمم^{٣٩}. كما أن الانتداب البريطاني على فلسطين باطل، بحكم المادة (١٦) من معاهدة لوزان، ولم يكن اليهود وقت إصدار ميثاق عصبة الأمم، شعباً من الشعوب التابعة للدولة العثمانية، ولم يكن اليهود شعب القطر الفلسطيني بأي وجه من الوجوه^{٤٠}.

ويعترف الإنكليز منذ احتلالهم فلسطين، بأن الشعب الفلسطيني لا يختلف عن
الشعنين: العراقي أو السوري، فوزير المستعمرات البريطاني أكد ذلك للوفد العربي
الفلسطيني في الفاتح من آذار (مارس) ١٩٢٢، بالقول: "وأما معاملة شعب فلسطين
كشعب أقل رقياً من جاريه في العراق وسوريا، فهذه مسألة لا وجود لها...".^{٤١} ومع
ذلك اهتم الإنكليز بوضع فلسطين على شكل مستعمرات إنكليزية، فالمندوب السامي هو
الحاكم المطلق في فلسطين، ويتصل بوزير المستعمرات مباشرة؛ لذلك اهتم هربرت
صموئيل أول مندوب سامي على فلسطين، بجعل فلسطين تتحول تدريجياً إلى وطن قومي
يهودي، فعين اليهود في الوظائف الهامة وغير ذلك من الإجراءات.^{٤٢}

ويأتي دورنا الآن في تحليل مواد الانتداب التي ذكرناها آنفاً نظراً لأهميتها،
وتأثيرها المباشر على المسألة الفلسطينية، وبيانها كالتالي:

أولاً: ما ورد في الفقرة الثالثة من مقدمة الصك من الاعتراف "بالصلة التاريخية
التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين، والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم
القومي في تلك البلاد". ففي تلك المادة نلاحظ مدى الخبث الذي تعمّد واضعو الصك
ذكره فيه، فهم تعمّدوا ذكر مصطلح (الصلة التاريخية) التي تربط الشعب اليهودي في
فلسطين من جهة، وبضرورة العمل على إعادة إحياء الشعب اليهودي لوطنه القومي فيها
من جهة ثانية. فذكر ذلك المصطلح الخطير أخفت وراءه الدولة المنتدبة كل أطماعها
الاستعمارية بفلسطين، من خلال إقامة وطن قومي لليهود يكون تحت هيمنتها على أقل
تقدير، متجاهلةً أن فلسطين يعيش على ثراها شعبٌ عربي موحد منذ ما ينوف عن الخمسة
آلاف عام مضت، وبذلك يسقط الادعاء القائل بالصلة التاريخية للشعب اليهودي في
فلسطين، الذين لم يعيشوا فيها إلا لفتراتٍ زمنية متقطعة وقليلة، إن قارناها بالفترة الزمنية
الطويلة التي عاشها العرب في فلسطين.

ويبدو أن تلك الصياغة في مقدمة الصك، لم تكن تُرضي الزعماء الصهيونيين، بل
كان هدفهم أن تكون الصيغة: "اعترافاً بحقوق اليهود التاريخية بفلسطين"، ولكن كرزن
(Krnz) وزير الخارجية البريطاني، الذي تولى منصبه بعد اللورد بلفور رفض تلك الصيغة

تماماً^{٤٣}. فالواضح هنا أن هؤلاء الزعماء كانوا يفضلون الصيغة الأخيرة، نظراً لأهميتها بأنها تقر رسمياً بحق اليهود بفلسطين، وليس مجرد صلتهم التاريخية بها.

ودون الخوض كثيراً في تفاصيل التاريخ القديم، فالثابت تاريخياً أن مكوث بني إسرائيل على أرض فلسطين كان دائماً مكوثاً مؤقتاً، ولم يحمل صفة الديمومة مطلقاً من لدن يعقوب عليه السلام وحتى طردهم نهائياً منها على أيدي الرومان. والثابت تاريخياً أيضاً أنه لم يكن لهم طيلة مكوثهم في فلسطين، لا عادات ولا لغة ولا ثقافة ولا خطط مستقبلية، وحتى عقيدتهم كانت محل شبهات، فمع بداية دعوة موسى عليه السلام لهم عبدوا العجل في صحراء سيناء وهو بين ظهراينهم، وحيناً عبدوا الآلهة الوثنية الكنعانية زمن حكم القضاة، وحيناً عبدوا الإله تموز في بابل أثناء فترة السبي البابلي. أما موضوع اللغة فهو فرية أرادوا من خلالها إرجاع تاريخهم إلى أزمنة سحيقة. لكن الثابت تاريخياً أن اللغة العبرية لم تكن موجودة أصلاً مع بداية ظهور بني إسرائيل، وإنما اللغة العبرية فقد ابتكرها الكاهن عزرا أثناء السبي البابلي وليس قبل ذلك مطلقاً، إبراهيم عليه السلام كان يتحدث باللغة الأكادية العراقية، واسحق ويعقوب باللغة الكنعانية حيث ولدوا، ويوسف وموسى باللغة الهيروغليفية المصرية حيث تربيا ونشأ، وداود وسليمان باللغة الكنعانية حيث وُجدا^{٤٤}.

أضف إلى ذلك أن مدة إقامة بني إسرائيل في فلسطين، قد انقضت بالحروب مع سكانها الأصليين، الذين أثروا في بني إسرائيل ولم يتأثروا بهم، وقد غادروا فلسطين منذ ألفي سنة، دون أن يتركوا فيها آثاراً تنم عن أي معلم حضاري لهم فيها، فالعنصر العربي كان موجوداً في فلسطين قبل مجيء بنو إسرائيل إليها، وفي أثناء تواجدهم فيها وبعد نزوحهم عنها. حتى إن العرب الفاتحين في صدر الإسلام، لم يأخذوا فلسطين من بني إسرائيل الذين هودوا أثناء السبي البابلي، وإنما أخذوها من الروم البيزنطيين وكانت خالية تماماً من اليهود، لدرجة أن صفرونيوس بطريرك الروم في القدس، اشترط على الخليفة عمر بن الخطاب بعدم السماح لهم بسكانها، وبقي الطابع العربي غالباً على فلسطين لأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمن، عدا فترات حروب الفرنجة التي لم تستطع أن تغير الطابع

العربي للبلاد، مع أن صلة اليهود بفلسطين قد انقطعت كلياً. وكل ما هنالك أن بضعة آلاف من اليهود عادوا فسكنوها، متمتعين بحماية وتسامح من الحكومات الإسلامية القائمة بها، بل وأكثر من ذلك فإن اليهود في التاريخ الحديث، عندما فكروا في إنشاء وطن لهم لم يصبروا في بداية الأمر، على أن تكون فلسطين هي الوطن المنشود؛ فكفروا في الأرجنتين وأوغندا وقبرص وسيناء وليبيا، مع إن تلك البقاع لم تكن لهم فيها علاقات تاريخية، وفي السياق نفسه فإن هرتزل زعيم الحركة الصهيونية، لم يورد في كتابه (الدولة اليهودية) أي ذكر لذلك الحق التاريخي المزعوم^{٤٥}.

وبحسب البعض فإننا إذا أخذنا بمبدأ مسوغ الصلة التاريخية رغم بطالانه، لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، لوجدنا أنه من الواجب تبديل خريطة العالم تبديلاً أساسياً، فتؤول ولاية كاليفورنيا الأمريكية مثلاً إلى دولة المكسيك، وتؤول المكسيك إلى إسبانيا، وتؤول إسبانيا إلى العرب الذين سكنوها قروناً طويلاً... الخ^{٤٦}.

كما يجب أن نضع في اعتبارنا عند تنفيذ تلك المادة الخطيرة، أن فلسطين كانت بذلك أول بلد تشهد حالة ولادة وطن لطائفة دينية، يحمل أتباعها جنسيات مختلفة ولا يمتون لفلسطين بصلة تاريخية، إذ لا يجوز لأي باحث منصف أن يُطلق على اليهود اسم شعب، لأن القوم الذين يمكن أن يُطلق عليهم اسم شعب هم ممن يعيشون في بيئة جغرافية واحدة، وليسوا أناساً يعتنقون ديانة معينة مبعثرين في كافة أنحاء المعمورة، وإلاً لجاز لمعتني الديانة الإسلامية مثلاً المطالبة بإقامة دولة إسلامية في إسبانيا؛ ولجاز لمعتني الديانة المسيحية المطالبة بإنشاء دولة صليبية في فلسطين لأنها مهد السيد المسيح^{٤٧}.

أضف إلى ذلك وهو الأهم أن اليهود الذين طالبوا بإقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين، ليسوا هم بنو إسرائيل الذين نزلت عليهم الرسالات والأنبياء، فموسى عليه السلام لم تنتزل عليه ديانة مخصوصة تُدعى (الديانة اليهودية)، بل دعاه ربه لنشر (دعوة التوحيد أو الإسلام)، كما نزلت على الأنبياء من قبله من لدن نوح وإبراهيم وحتى محمد، فكافة الأنبياء كلّفهم الله بنشر ديانة واحدة لا ثان لها وهي التوحيد، بالتالي فالقوم أو الشعب الذين بُعث فيهم موسى ليسوا الشعب اليهودي، بل هم بنو إسرائيل،

فأصبح أتباعه يتسمون بـ (الموسويين) نسبة إليه. فإذا لم يكن ثمة يهوداً لا في زمن موسى ولا في زماني داود وسليمان عليهم جميعاً السلام، فإن الثابت تاريخياً أن مصطلح الشعب اليهودي، ظهر للعلن وللمرة الأولى في أواخر فترة مكوث بني إسرائيل في بابل زمن الكاهن عزرا الذي اخترع بالاشتراك مع ملك الفرس ارتخششتا الأول (٤٦٥-٤٢٥ ق.م) ما تسمّى اليوم بالديانة اليهودية، نسبةً إلى منطقة يهوذا الفلسطينية التي أُجلوا عنها زمن الملك الكلداني نبوخذ نصر^{٤٨}. وبناءً على التوصيف السابق وأياً كان مصدر ديانة اليهود، والتي فضل أن نطلق عليها مصطلح (الشريعة اليهودية)، فإن ما يُطلق عليه اليوم اسم الشعب اليهودي هو تسمية خاطئة، فالشعوب لا تتسمّى بأسماء دياناتها، وإلاّ لجاز للبعض التسمي بالشعب الإسلامي أو الشعب المسيحي أو الشعب البوذي ... الخ^{٤٩}.

وهنا نخلص إلى القول بأن كل ما سبق، يُثبت ضعف مقولة الروابط التاريخية؛ ففيما يخص الروابط الدينية والذي يتلخّص في الوعد الإلهي كما جاء في سفر التكوين من العهد القديم، بوعد إبراهيم ونسله: "لنسلك أُعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات". ثمّ تكرر هذا الوعد لإسحق ويعقوب وغيرهم من أنبياء بني إسرائيل^{٥٠}. علماً بأن قراءة النصوص المقدسة لمنطقة الشرق الأدنى، تكشف لنا أن كل الشعوب تلقت فيها وعوداً شبيهة من إلهها، تسمح لها فيها بسكن الأرض بدءاً من بلاد النهرين إلى مصر، مروراً بالحيثيين. ففي مصر وعلى مسلة الكرنك التي أقامها الفرعون تحتمس الثالث (بين عامي ١٤٨٠ و ١٤٧٥ ق.م)، تخليداً للانتصارات التي حققها على طريق: غزة، مجدو، قادش، قرقميش (على الفرات). نجد الإله يُصرّح: "إني أمنتحك بقرار، هذه الأرض بالطول والعرض. إني جئت وأعطيت الحق في سحق أراضي الغرب". وفي الطرف الآخر من الهلال الخصيب في بلاد ما بين النهرين، وفي القسم السادس من لوحة (القصيدة البابلية لعملية الخلق)، نجد الإله مردوخ يثبت لكل واحد حصته (الآية ٤٦). ورغبة في تأكيد التحالف يأمر ببناء بابل ومعبدها. وبين مصر وبلاد الرافدين كان الحيثيون يعبّون (ينشدون) (لأرينا) الإلهة الشمسية قاتلين: "إنك تسهرين على طمأنينة السموات والأرض/ وتضعين حدود البلاد"، لذا فليس من الغريب أن يتلقى بنو إسرائيل

مثل هذا الوعد مثل غيرهم من الشعوب الأخرى. والحقيقة أن الكتابات الإسرائيلية المعتمدة على روايات قديمة ظلت تتداول لعدة قرون قبل تدوينها، وقد كانت تحمل في طياتها التناقض واختلطت فيها الأحداث الأسطورية الخيالية بالحقائق التاريخية التي يمكن قبولها^{٥١}.

ومن وراء هذا العرض السريع يمكن إيجاز ما يلي، بما يتفق وغرض الدراسة:

١ - إن الوعد الأول اشتمل بالضرورة على نسل إسماعيل ابن إبراهيم.

٢ - لم يكن هناك أبداً وعد غير مشروط بالامتلاك الأبدي، وإن كان القصد فترة طويلة غير محددة.

٣- إن الوعد اقترن بالإرث الديني والروائي لعدة قبائل بدوية متباينة، والوعد وعلى حد تعبير نورمان كانتور (Norman Cantor) أكبر كتاب التاريخ اليهودي "شيء ينتمي إلى عالم الأدب أكثر مما ينتمي إلى عالم الدين". وفي دراسته الهامة عن التاريخ اليهودي بعنوان (السلاسل المقدسة)، يستشهد كانتور بخلاصة توصل إليها الأستاذ روبرت ألتر أستاذ السريانية اليهودية، يقول فيها: "إن التوراة المتداولة الآن يجب قراءتها بعيون الأدب، وليس بعيون التاريخ أو الدين"^{٥٢}. ويإيجاز فإن هذه الروابط تعني في نظر الصهيونية، أن فلسطين هي أرض الميعاد بالنسبة لليهود. وعموماً إذا ربطنا بين هذا الوعد والقانون الدولي، لأمكن القول أن القانون الدولي قانون علماني، ولذلك فليس الدين مصدراً من مصادر الحق فيه. وحتى إذا ربط بين الروابط التاريخية والدينية، فإن حق اليهود لا يتعدى حقوق الأقليات.

وخلاصة الأمر بل والملاحظة المهمة التي تلفت الانتباه، أن مواد صك الانتداب لم ترد فيه لفظة (عرب) سكان فلسطين الأصليين على الإطلاق، وإنما أُستبدلت بعبارة (الطوائف غير اليهودية)، وتجاهل الصك الحقوق السياسية واكتفى بذكر الحقوق الدينية والمدنية، وكان اليهود هم سكان فلسطين الأصليين، وأن العرب هم الأقلية التي وفدت على فلسطين (أي أنهم هم الفرع). أو بعبارة أخرى كأن اليهود هم الأكثرية، ويشكّلون

٧% فقط من سكان فلسطين وقتذاك، والعرب هم الأقلية، ويشكّلون ٩٣% وقتذاك من سكان فلسطين. وذلك كله يدل على أن الدولة المنتدبة اعتدت ببشاعة على حقوق العرب، فالمادة الأولى من الصك تجعل السلطة الاشتراعية والإدارية بيد الدولة المنتدبة، وذلك يعني أن تُحكم البلاد حكماً بريطانياً مباشراً. مع أن الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من صك عصبة الأمم، اعتبرت فلسطين مستقلة مبدئياً، وجعلت مهمة الدولة المنتدبة مقصورة على إسداء النصح والمشورة. بينما جعلت المادة الثانية من صك الانتداب الدولة المنتدبة مسخّرة بالكامل لتهويد فلسطين، وتعبئة كل سلطة وجهد حكومي لمصلحة الصهيونية، بينما تحرم العرب الفلسطينيين حتى حقهم الذي كانوا يمارسونه في العهد العثماني، بمقتضى الدستور العثماني من تمثيل في البرلمان ومجالس الإدارة، إلى اشتراك فعلي في الإدارة^{٥٣}.

وبالتالي فإن صك الانتداب بمجمله، وبشأن تلك المادة بالذات يعد باطلاً من الناحية القانونية، لأنه يخالف ما ورد في ميثاق عصبة الأمم، من جعل مهمة الدولة المنتدبة مقصورة فقط على ترقية شؤون البلاد اقتصادياً وإدارياً، كما هو مخالف تماماً لما تبناه البعض وخصوصاً الرئيس الأمريكي ويلسون من حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولم يكن الشعب الفلسطيني بطبيعة الحال بدعة عن تلك الشعوب، أو مغايراً لها.

ثانياً: ما ورد في المادة الأولى من "يكون للدولة المنتدبة (أي بريطانيا) السلطة التامة في التشريع والإدارة، إلاّ حيث أُقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا". والواضح جلياً من صياغة تلك المادة، أنه أُعدَّ بدقة فائقة ليعطي للدولة المنتدبة (أي بريطانيا) على فلسطين، الحق الكامل في إصدار كافة القوانين وصوغ التشريعات القانونية، وكذلك الأمر منحها السلطات الكاملة في ترتيبات إدارة شؤون فلسطين، دوّما معارضة من أية جهة، ودون أن يكون للفلسطينيين العرب أصحاب البلاد الأصليين، الحق في الاعتراض على أيّ من تلك القوانين والتشريعات والترتيبات الإدارية التي تجريها السلطات البريطانية.

أما ما ورد في المادة المذكورة من القول: "... إلا حيث أُقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا"، فلم يكن له أية قيمة تُذكر، خاصة وأنه لم يتم توجيه أي اعتراض على التصرفات البريطانية من صياغتها للقوانين والتشريعات في فلسطين. وخلاصة الأمر فإن واضعو تلك المادة كانوا يدركون النوايا البريطانية والصهيونية من وضع تلك المادة، لتسهيل مهام الآخرين في إقامة الوطن القومي اليهودي ووضع تصريح بلفور موضع التنفيذ.

ثالثاً: وفيما يخص المادة الثانية وما ورد فيها من أن "تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية، تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان". فإن الواضح من تلك المادة، أن الدولة المنتدبة مطلوبٌ منها العمل بكل ما في وسعها لترقية أحوال فلسطين سياسياً وإدارياً واقتصادياً، ولكن ليس لخدمة سكان البلاد الأصليين، بل لتضمن إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، أي إن تلك الترقية تكون لخدمة شريحة أجنبية وافدة إلى البلاد بصورة غير شرعية، على حساب سكانها الأصليين.

أما ما ورد في تلك المادة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بصرف النظر عن الجنس والدين، فلم تكن سوى حق يُراد به باطل، فالدولة المنتدبة لم تعمل قط على صيانة الحقوق المدنية والدينية لكافة أطراف السكان الذين يعيشون في فلسطين، بل على العكس من ذلك فقد عمدت إلى إلباس الحق باطلاً بيناً، حيث وقفت بصورة غير مباشرة إلى جنب اليهود في دعواهم بحقهم في ملكية حائط البراق، كما هو الشأن خلال الهبة الشعبية الفلسطينية التي جرت عام ١٩٢٩، عندما اعتقلت أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، وأمرت بإعدام عددٍ آخر. بينما لجأت الدولة المنتدبة لاعتقال عددٍ من اليهود، سرعان ما أفرجت عنهم بعد فترة قصيرة تحت ضغطٍ من زعامات المنظمة الصهيونية.

بل وأكثر من ذلك فقد عمد هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني على فلسطين من قبل، إلى إغلاق بنك التسليف العثماني عام ١٩٢٣، في محاولة منه لإرغام الفلاحين الفلسطينيين على بيع أراضيهم لليهود، عندما لا يجدون أي مورد مالي يدعمهم في تلبية متطلباتهم الحياتية. أضف إلى ذلك أنه منح كبار الرأسماليين اليهود حق احتكار المؤسسات الاقتصادية في فلسطين، ليكون الفلسطينيون تحت رحمة الوافدين اليهود.

رابعاً: أما فيما يخص ما ورد في المادة (٤)، والتي نصّت على أن الوكالة اليهودية تعتبر "كهيئة عمومية لتشير وتتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً". وكذلك ما ورد في المادة (٦) والتي نصّت بأن: "على حكومة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي، أن تُسهّل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة، وتنشّط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، استقرار اليهود في الأراضي الزراعية وفي جملتها الأراضي المدورة (الحكومية) والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية".

والحقيقة فإن اعتراف المادة (٤) من صك الانتداب بالوكالة اليهودية، كان تحصيلاً حاصلاً، فتللك الوكالة كانت هي الحكومة الفعلية المسيطرة والمهيمنة والأمره والناهية في جهاز المندوب السامي البريطاني، الذي جاء إلى فلسطين ليشرف على سحق العرب الفلسطينيين، وأن يعمل على خلق الدولة اليهودية. وتلك الوكالة التي اعترف بها صك الانتداب، هي التي أشار إليها تحقيق قاضي القضاة البريطاني بالقول: "إن رئيسها (أي الوكالة اليهودية) لا يرغب في نشر أفكار العرب، وطالب فقط بتسليح اليهود وحدهم، وأن يكون حق التسلّط والتغلّب، وأن تكون فلسطين وطناً لليهود وحدهم". بل إن تلك المادة نصّت صراحةً بأنه يجب على الوكالة اليهودية، اتخاذ ما يلزم للحصول على معونة الذين يغفون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي، وهي بذلك تكون قد

نُصِّبَت منذ أول يوم في منصب من يفكر ويعمل، أي من يُشرِّع وينفذ في أي إجراء تراه لازماً لمد المعونة للذين يحتاجون هذه المساعدة، في سبيل وطن اليهود الموعد^{٥٤}.

لذلك فإن تلك المادتان تعتبران من أخطر مواد صك الانتداب، بجانب المادة التي تحدثت عن الروابط التاريخية لليهود في فلسطين. فتضمن صك الانتداب إنشاء وكالة يهودية تُعين الدولة المنتدبة في قيامها بالتزاماتها حيال اليهود، والاعتراف بما كهيئة عمومية لإملاء المشورة للإدارة البريطانية والتعاون معها في خدمة اليهود المتواجدين في فلسطين، فذلك يتناقض مع الشروط التي ينبغي توافرها في سلطة الانتداب، بأن تكون قادرة وذات كفاءة وقدرة في إدارة الإقليم كله. وإذا عدنا إلى توضيح دلالة الروابط التاريخية، لأمكن القول أنها تفتقر إلى مقومات هذه الروابط، وهي التي تشترط الدوام والاستقرار وبسط السيادة. ولو نظرنا بشيء من الإيجاز لاستخلصنا ما يلي:

● إن مملكة داود دامت فقط حوالي أربعين سنة، ثمَّ جاء ابنه سليمان الذي دام ملكه زهاء أربعين سنة أخرى، والذي توفي عام ٩٣٠ ق.م. حيث انقسمت مملكة بني إسرائيل بعد وفاته إلى مملكتين: الأولى: مملكة إسرائيل في الشمال وانتهت على يد الملك الآشوري سرجون الثاني عام ٧٢٢ ق.م. والثانية: مملكة يهوذا في الجنوب والتي دامت حتى عام ٥٨٦ ق.م. حين قضى عليها الملك البابلي نبوخذ نصر، ولا يشكّل تاريخهما إلاّ فترة قصيرة مقارنةً بالتاريخ الكلي لفلسطين، الذي بدأ مع هجرات الكنعانيين في الألف الثالث ق.م. علماً بأن الآشوريين والبابليين لم يذكروا في كتاباتهم، أن هاتين المنطقتين قد تسموا بممالك وأن حكامها تسموا بملوك، وإنما قالوا عن مملكة إسرائيل (بيت عومري)، وعن ملك يهوذا (حزقيا اليهودي) نسبةً إلى منطقة يهوذا^{٥٥}.

● ثمَّ توالى بعد ذلك على فلسطين دول متعددة، بدءاً من الآشوريين ثمَّ البابليين، فالفرس واليونان من سلوقيين وبطالسة، وأخيراً الرومان وورثتهم من الروم الذي دام حكمهم بين عامي ٦٣ ق.م. - ٦١٤ م. حيث قام القائد الروماني تيطس عام ٧٠ م بالاستيلاء على مدينة أورشليم ودمرها تدميراً كاملاً^{٥٦}.

• إلى هنا ينتهي تاريخ الإسرائيليين تماماً؛ فهم بعد خراب أورشليم على يد تيطس الروماني، تفرقوا في أماكن متفرقة من المعمورة.

• أما فلسطين فدخلت في كنف الدولة الإسلامية مثل بقية المناطق العربية الأخرى، وظلت على حالها حتى الحرب العالمية الأولى، حيث قُسمت الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني إلى مناطق تحت الانتداب البريطاني، إلى أن انتهت الأمور بقرار التقسيم عام ١٩٤٧.

وفوق هذا وذاك فإن الدولة المنتدبة لم تكن عادلة البتة، بموافقتها على كون الوكالة اليهودية حكومة داخل حكومة إدارة فلسطين، وكان الأولى بها أن توافق على إنشاء وكالة عربية أو إدارة عربية، تكون مهمتها رعاية شؤون عرب فلسطين في شؤونهم الحياتية وهم الأغلبية في البلاد، وليس الموافقة على أن تكون الوكالة اليهودية هي من تساعد إدارة فلسطين في إسداء المشورة للإدارة والمعونة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وغير ذلك من الأمور؛ فالدولة المنتدبة بذلك إنما راعت مصالح الأقلية اليهودية التي دخلت فلسطين بطرق غير شرعية، واستولت على أراضٍ عربية بصورة غير قانونية.

وفيما يخص ما ورد في المادة (٦) من أن: "على حكومة فلسطين، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي، أن تُسهّل هجرة اليهود (إلى فلسطين) في أحوال مناسبة، وتنشّط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، استقرار اليهود في الأراضي الزراعية وفي جملتها الأراضي المدورة (الحكومية) والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية". وبما أن صك الانتداب جعل فلسطين في وضع سياسي وإداري واقتصادي، يكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، ونصّ على الاعتراف بالوكالة اليهودية، كهيئة تشير وتنفّذ في كل ما يتصل بالوطن اليهودي، فلم يبقَ لصك الانتداب سوى أن يخلق الشعب الذي لا بد منه ليلبس جلباب بريطانيا الذي خاطته، ولبقَ مؤتزرًا به وسط المحيط العربي، فنصّت المادة (٦) بوجود تسهيل هجرة اليهود إلى

فلسطين، وأن يستقروا في الأراضي الحكومية والأراضي البور، وقد جعلت تلك المادة اليهود المهاجرين من نوع خاص ترعاهم الدولة المنتدبة باسم الانتداب، بل وتسكنهم في أراضي مملوكة للغير، ولذلك جاء قانون المهجرة البريطاني الذي وُضِعَ، لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، قانوناً يبيح ولا يمنع، ويفتح لهم كل الأبواب الموصدة، ويدلّل لهم كل صعب، ويقدم لهم كل عون^{٥٧}.

ويبقى القول أنه من المفترض قانوناً وإنسانياً على الدولة المنتدبة، ألاّ تسن قوانين تُسهّل هجرة اليهود إلى فلسطين، وإسكانهم في الأراضي الحكومية وغيرها من الأراضي الموات، لأن تلك الأراضي ليست ملكاً لدولة الانتداب، لكي تتصرف بها كيفما شاءت، وإنما ملكٌ لعرب فلسطين دون غيرهم. وبذلك يكون هدف الدولة المنتدبة الرئيس، هو خدمة مشروع استعماري استيطاني لأناس لا يمتّون البتة لتلك الأرض والبلاد، وأن المفترض قانوناً وإنسانياً على الدولة المنتدبة، العمل على ترقية أحوال البلاد لمصلحة سكانها الأصليين، لكي يتمكنوا مستقبلاً من إدارة شؤون بلادهم بسلاسة.

خامساً: وفيما يخص ما ورد في المادة (٧)، من جعل الجنسية الفلسطينية الجنسية المشتركة للعرب واليهود معاً، ونصّها بأن: "يتعيّن على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية، يتضمّن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود، الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعية الفلسطينية". فذلك النص صيغ بشكلٍ يجافي القانون الدولي، وحُبك بصيغةٍ ماكرة مبطنة بالخبث، فكل قوانين دول العالم لا تجيز لمن هو ليس من سكان بلدٍ ما، أو دخل إليها بطرق غير مشروعة أن يحصل على جنسيتها، إلاّ بناءً على قوانين ونُظم تسنها تلك الدولة، لكي لا تحدث فوضى إدارية في شؤون إدارة البلاد، ولكي يُعرف المواطن صاحب الحق بجنسية الدولة، بمن يدخل البلاد بصورة غير شرعية، حتى لا يُصبح له كافة الحقوق المترتبة على المواطن الأصلي. لدرجة أن قوانين الدولة المنتدبة نفسها لا تسمح لمن لا يحمل الجنسية البريطانية بدخول أراضيها وإكسابه جنسيتها، إلاّ بعد تطبيق إجراءات إدارية معينة تؤهّله اكتساب تلك الجنسية.

وبناءً عليه فإن الهدف من وراء صياغة تلك المادة، كان منح القادمين اليهود إلى فلسطين جنسية الأخيرة فور أن تطأ قدماه الأراضي الفلسطينية، لكي يكون مواطناً له كافة الحقوق المترتبة للمواطن الفلسطيني الأصلي، وخصوصاً حقه بتملك الأراضي الذي لا يجوز إلا للمواطنين الفلسطينيين، إضافةً لحقه في إدارة شؤون البلاد.

وما دامت الدولة المنتدبة تعترف بشرعية الجنسية الفلسطينية من الأساس وهو الأهم، فإن الواجب عليها أصلاً المحافظة على حرمة تلك الجنسية، وعدم سماحها بمنح الجنسية الفلسطينية لأناس ليس لهم وجه حق فيها كاليهود الذين يحملون جنسية دول أخرى. ولكن من صاغ تلك المادة كان له مآرب خبيثة، بأن يجعل الوافدين اليهود على قدم المساواة مع السكان الأصليين، تمهيداً لتوطيد نفوذهم في فلسطين شيئاً فشيئاً.

ومع ذلك فإن المادتين (١٥) و (٢٢) تقران الفرق بين الجنسية العربية والجنسية اليهودية، بل تعملان على إثبات هذا الفرق، وذلك بجعلهما اللغتين العربية والعبرية من اللغات الرسمية في فلسطين، وبمنحهما كل طائفة حق "صيانة مدارسها الخاصة، لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة"^{٥٨}.

ولعلّ المادة (٧) حسب البعض، تحمل من الوضوح ما لا يحتاج إلى تفسير طويل، ولا يكون إيجازه إلا جعل فلسطين من الناحية السياسية وطناً يهودياً يضم شعباً ثقافته يهودية، وجهازه يهودي، ونفوذه يهودي، وإلا جعلها من الناحية الإدارية أيضاً وطناً يهودياً، بحيث تكون إدارته غنية باليهود ودوائره مليئة بهم، فيعطون من المناصب أعلاها، ومن الرتب أقواها وأحلاها. وإلا جعلها من الناحية الاقتصادية وطناً يهودياً، فتسهّل بريطانيا لليهود كل عمل اقتصادي يقوّي من ثروتهم، ويبني مشروعاتهم، ويساعد في فتح بنوكهم اليهودية، وتعطيهم امتياز الكهرباء، وتوزّع عليهم البذور بالجان. وفي المقابل تضع بريطانيا العراقيل في وجه كل تقدم للعرب، فتحرّمهم من البنوك الزراعية، وتحارب بقوانينها تقدمهم الاقتصادي، وتعمّد إفقارهم، وتحارب بمختلف الأساليب كيأنهم القومي أو محاولة بنائه^{٥٩}.

سادساً: وفيما يخص المادة (١٣)، والتي نصّت على "تتقلّد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة، وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمواقع الدينية، وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب. وتكون الدولة المنتدبة مسئولة أمام جمعية الأمم دون سواها عن كل ما يتعلّق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة، دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازماً، لتنفيذ نصوص هذه المادة، بشرط أن لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيراً، يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرّض للأماكن الإسلامية، أو التدخل في إدارة المعاهد الإسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات". فإن تلك المادتين فيهما الكثير من الإجحاف بحق العرب الفلسطينيين، فالمادة (١٣) تجعل من المحافظة على الحقوق الموجودة في الأماكن المقدسة والمواقع الدينية، من صلاحيات الدولة المنتدبة فقط دون غيرها، وذلك على حساب السكان العرب الأصليين وحقهم في إدارة مقدساتهم ومواقعهم الدينية، بينما كانت المادة (١٤) أخطر من سابقتها، لأنّها منحت الدولة المنتدبة الحق في تشكيل لجنة خاصة لتحديد وتقرير الحقوق والدعاوى العربية واليهودية المقدمة من الطرفين، وبذلك يصح من حقها استلاب أي حق للعرب في أيّ من مقدساتهم، إذا ادّعى اليهود بأحقيّتهم في أيّ من تلك المقدسات، كما كان الشأن بخصوص الخلاف الذي وقع في عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بين العرب واليهود حول ملكية حائط البراق، فلم تُنصف الدولة المنتدبة العرب بأحقيّتهم بالحائط، رغم تملكهم وثائق تُثبت ذلك، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع هبة شعبية ضد التوجهات اليهودية بالخصوص.

سابعاً: أما ما ورد في المادة (٢٢)، والتي نصّت بوجود "تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين، فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين، تُكرر بالعربية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرية، تُكرر بالعربية". وخطورة تلك المادة أنّها جعلت من اللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين شأنها شأن اللغة العربية، وأن المدارس اليهودية حرة لا سلطان عليها إلاّ للوكالة اليهودية. أما العرب فلا شيء لهم من

الناحية السياسية، فمدارسهم يجب أن تخضع لحكومة الانتداب، حتى تُبعد بينهم وبين مجاهم الطبيعي للعلم، وحتى تقف دون رغبتهم وذكائهم في التحصيل، وبالتالي فلا بد من أن تبعدهم عن الجهاز المهم في الميدان السياسي، لكي تظهر فلسطين بمظهر يهودي أكثر مما هي عربية^{٦٠}.

ولذلك فإن ما ورد في تلك المادة لا يوجد به شيء من العدل والإنصاف، فإذا كان مجموع السكان العرب الفلسطينيين وقتذاك يعادل ٩٣% من مجموع السكان الآخرين كاليهود، فإن المنطق والقانون الدولي يقر بأن لغة الأغلبية من هؤلاء السكان، يتم اعتمادها كلغة رسمية للبلاد. ولا يُعقل أن يتم فرض لغة الأقلية وهم في الأساس غرباء عنها - وإن اعتبرناهم لاجئون - على أغلبية السكان، أو على أقل تقدير مساواة لغتهم باللغة الوطنية للبلاد، وإلاّ لجاز للمهاجرين الفرنسيين أو الهولنديين وغيرهم من المهاجرين إلى الولايات المتحدة أو غيرها من دول العالم الجديد كاستراليا، أن يفرضوا لغتهم على تلك البلدان، فتصبح لغات رسمية بجوار اللغة الإنكليزية.

أضف إلى ذلك أن اللغة العبرية ليست من اللغات الحية، التي يتعامل بها جزء معقول من سكان المعمورة كالعربية والإنكليزية والفرنسية، وإنما هي لغة مقصورة فقط على شريحة محدودة من الناس كاليهود، علماً بأن جزءاً كبيراً من يهود العالم وقتذاك، لم يكونوا على معرفة بتلك اللغة، وإنما كانوا يستخدمون ويمارسون لغات الشعوب التي كانوا يعيشون بين ظهرانيهم.

ثامناً: أما المادة (٢٥) والتي نصّت على أنه "يحق للدولة المنتدبة بسماع جمعية الأمم، أن تؤجّل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط، غير مطابق على للأحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، ... وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائماً لتلك الأحوال...". فالواضح من نص تلك المادة، أن للدولة المنتدبة (أي بريطانيا) سلطة استثناء (الأراضي الواقعة شرقي الأردن) من سريان تصريح بلفور، وقيامها بذلك لأغراض استراتيجية في المنطقة، استنفرت احتجاج المنظمة الصهيونية التي اعتبرت ذلك تقليصاً إقليمياً لبرنامجها. ولكن لا

يمكن القول أن القادة الصهاينة الواقعيين، توقفوا كثيراً عند استثناء شرقي الأردن من سريان مفعول تصريح بلفور، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الانتداب. ولعلمهم وافقوا ج. س. هورفيتس في كتابه (النضال من أجل فلسطين)، عندما قال أن حدود الوطن القومي لم يتحدد أبداً، فالحدود النهائية بداهةً كان سيقورها في الدرجة الأولى: ١ - الأسلوب الذي ستستخدم فيه بريطانيا صلاحيتها الواسعة. ٢ - مدى تجاوب الصهاينة مع فرصهم. ٣ - درجة مقاومة العرب. ويبدو أن بريطانيا والمنظمة الصهيونية كانتا تؤمنان بتلاشي مقاومة العرب لنظام الانتداب والمشروع الصهيوني التوسعي مع الأيام، فهدفت في الأساس إلى تضليل الرأي العام الذي لم يكن يقبل بسهولة إقامة وطن قومي على حطام شعب آخر، وحقيقة كون المشروع الصهيوني مشروعاً يقيم وطناً قومياً على حطام شعب آخر، ظهرت في السنوات الأولى من الانتداب.^{٦١}

واستناداً إلى تلك المادة وافق مجلس عصبة الأمم في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، على استثناء منطقة شرق الأردن من تطبيق المواد المتعلقة بإنشاء وطن قومي يهودي في صك الانتداب، ووافق المجلس في الوقت نفسه على تصريح من الحكومة البريطانية ينص على أنها تقبل المسؤولية الكاملة، بصفتها دولة منتدبة على شرقي الأردن. ولقد جرى ذلك كله مع أن شرقي الأردن كان جزءاً من سوريا الداخلية إلى آخر عهد الملك فيصل بن الحسين على دمشق، ولكن الإنكليز بادروا بعد احتلال الفرنسيين دمشق إلى اعتبار فلسطين، التي عُهدَ إليهم في الانتداب عليها، شاملةً لشرقي الأردن وغربه، مع اعترافهم بقيام حكومة وطنية فيها بإمارة الأمير عبد الله بن الحسين، ثم تطورت العلاقات بين شرقي الأردن وبريطانيا، إلى أن انتهت بعقد معاهدة اعترفت فيها باستقلال شرق الأردن وملكية الملك عبد الله عليها، وغدت تُدعى المملكة الأردنية الهاشمية.^{٦٢}

وخلاصة الأمر أنه يحق للدولة المنتدبة بموافقة عصبة الأمم، أن تؤجّل أو تمتنع عن تطبيق ما قد تعتبره من شروط هذا الانتداب، وفقاً لأهوائها وما ترتبه لصالح مشاريعها الاستعمارية، وذلك في خلق كيان سياسي جديد يدور في فلكتها، ويحقق مآربها في فلسطين في شرقي الأردن، ليكون بمثابة الحارس الشرقي للوطن القومي اليهودي المزمع إنشاؤه.

وليكون كذلك بمثابة الحائط الفولاذي، الذي من خلاله لا تتمكن الدول العربية من مهاجمة ذلك الوطن المأمول لفترة طويلة من الزمن، تمهيداً لفرض اتفاقيات سياسية وأمنية مستقبلية، بين العرب وذلك الوطن القومي اليهودي.

خلاصة الدراسة:

وفيما يلي أهم النتائج التي توقفت عندها الدراسة، نظراً لأهميتها:

- إن الفضل الأول يعود لبريطانيا في خدمة المشروع الصهيوني، بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وقد تكرر ذلك فعلياً بإصدار تصريح بلفور عام ١٩١٧.
- إن بريطانيا تمكّنت من تعزيز تصريح بلفور ومنحته قوة القانون الملزم، من خلال تبني صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٢.
- إن صك الانتداب البريطاني على فلسطين، صيغ بأسلوب يجعل معظم موادّه تدور في فلك المشروع الصهيوني، بل وساهم الزعماء الصهاينة في صياغة مواد الصك، ليتلاءم ومخططاتهم المستقبلية.
- إذا كان ما ورد في تصريح بلفور يُعدُّ باطلاً جملةً وتفصيلاً، فإن الشيء نفسه ينطبق على ما ورد في صك الانتداب البريطاني على فلسطين، فديباجة أو مقدمة الصك أشارت إلى أن دول الحلفاء الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى، قد وافقت على أن تعهد بمسئولية تنفيذ تصريح بلفور إلى بريطانيا، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين. وقد اعترف الإنكليز منذ احتلالهم فلسطين، بأن الشعب الفلسطيني لا يختلف من ناحية الرقي عن الشعبين: العراقي أو السوري.
- إن ذكر مصطلح الصلة التاريخية لليهود بفلسطين في ديباجة الصك، أخفت وراءه الدولة المنتدبة كل أطماعها الاستعمارية بفلسطين، من خلال إقامة وطن قومي لليهود يكون تحت هيمنتها على أقل تقدير، متجاهلةً أن فلسطين يعيش على ثراها شعبٌ عربي موحد منذ ما ينوف عن الخمسة آلاف عام مضت، وبذلك يسقط الادّعاء القائل بالصلة التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين، الذين لم يعيشوا فيها إلا لفترات زمنية متقطّعة وقليلة، إن قارناها بالفترة الزمنية الطويلة التي عاشها العرب في فلسطين.

• إنه لم يرد في مواد الانتداب لفظة (عرب)، أي سكان فلسطين الأصليين على الإطلاق، وإنما استبدلت بعبارة (الطوائف غير اليهودية)، كما تجاهل الصك الحقوق السياسية واكتفى بذكر الحقوق الدينية والمدنية، وكأن اليهود هم سكان فلسطين الأصليين، وأن العرب هم الأقلية التي وفدت على فلسطين (أي أنهم هم الفرع). أو بعبارة أخرى كأن اليهود هم الأكثرية، ويشكّلون ٧% فقط من سكان فلسطين وقتذاك، والعرب هم الأقلية، ويشكّلون ٩٣% وقتذاك من سكان فلسطين.

• إن صياغة المادة الأولى أعدت بدقة فائقة ليعطي للدولة المنتدبة (أي بريطانيا) على فلسطين، الحق الكامل في إصدار كافة القوانين وصوغ التشريعات القانونية، وكذلك الأمر منحها السلطات الكاملة في ترتيبات إدارة شؤون فلسطين، دونما معارضة من أية جهة، ودون أن يكون للعرب الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين، الحق في الاعتراض على أي من تلك القوانين والتشريعات والترتيبات الإدارية التي تجريها السلطات البريطانية.

• إن الواضح من صياغة المادة الثانية، أن الدولة المنتدبة مطلوبٌ منها العمل بكل ما في وسعها لترقية أحوال فلسطين سياسياً وإدارياً واقتصادياً، ولكن ليس لخدمة سكان البلاد الأصليين، بل لتضمن إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، أي إن تلك الترقية تكون لخدمة شريحة أجنبية وافدة إلى البلاد بصورة غير شرعية، على حساب سكانها الأصليين.

• إن المادتان (٤) و (٦) تعتبران من أخطر مواد صك الانتداب، بجانب المادة التي تحدثت عن الروابط التاريخية لليهود في فلسطين، فتضمن صك الانتداب إنشاء وكالة يهودية تُعين الدولة المنتدبة في قيامها بالتزاماتها حيال اليهود، والاعتراف بها كهيئة عمومية لإملاء المشورة للإدارة البريطانية والتعاون معها في خدمة اليهود المتواجدين في فلسطين، فذلك يتناقض مع الشروط التي ينبغي توافرها في سلطة الانتداب، بأن تكون قادرة وذات كفاءة وقدرة في إدارة الإقليم كله. وفوق هذا وذاك فإن الدولة المنتدبة لم تكن عادلة البتة، بموافقتها على كون الوكالة اليهودية حكومة داخل حكومة إدارة فلسطين، وكان

الأولى بما أن توافق على إنشاء وكالة عربية أو إدارة عربية، تكون مهمتها رعاية شؤون عرب فلسطين في شؤونهم الحياتية وهم الأغلبية في البلاد، وليس الموافقة على أن تكون الوكالة اليهودية، هي من تساعد حكومة فلسطين في إسداء المشورة للإدارة والمعونة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، فالدولة المنتدبة بذلك إنما راعت مصالح الأقلية اليهودية التي دخلت فلسطين بطرق غير شرعية، واستولت على أراضي عربية بصورة غير قانونية.

• إن من المفترض قانوناً وإنسانياً على الدولة المنتدبة، ألاّ تسن قوانين تُسهّل هجرة اليهود إلى فلسطين، وإسكانهم في الأراضي الحكومية وغيرها من الأراضي الموات، لأن تلك الأراضي ليست ملكاً لدولة الانتداب، لكي تتصرف بها كيفما شاءت، وإنما ملكاً لعرب فلسطين دون غيرهم. وبذلك يكون هدف الدولة المنتدبة الرئيس، هو خدمة مشروع استعماري استيطاني لأناس لا يمتنون البتة لتلك الأرض والبلاد، وأن المفترض قانوناً وإنسانياً على الدولة المنتدبة، العمل على ترقية أحوال البلاد لمصلحة سكانها الأصليين، لكي يتمكنوا مستقبلاً من إدارة شؤون بلادهم بسلاسة.

• إن الهدف من وراء صياغة المادة رقم (٧)، منح القادمين اليهود إلى فلسطين الجنسية الفلسطينية فور أن تطأ أقدامهم الأراضي الفلسطينية، لكي يكون مواطنين لهم كافة الحقوق المترتبة للمواطنين الفلسطينيين الأصليين، وخصوصاً حقهم بتملك الأراضي الذي لا يجوز إلاّ للمواطنين الفلسطينيين، إضافةً لحقهم في إدارة شؤون البلاد. وما دامت الدولة المنتدبة تعترف بشرعية الجنسية الفلسطينية من الأساس وهو الأهم، فإن الواجب عليها أصلاً المحافظة على حرمة تلك الجنسية، وعدم سماحها بمنح الجنسية الفلسطينية لأناس ليس لهم وجه حق فيها كاليهود الذين يحملون جنسية دول أخرى.

• إن المادتين (١٣) و (١٤) فيهما الكثير من الإجحاف بحق العرب الفلسطينيين، فالمادة (١٣) جعلت من المحافظة على الحقوق الموجودة في الأماكن المقدسة والمواقع الدينية، من صلاحيات الدولة المنتدبة فقط دون غيرها، وذلك على حساب

السكان العرب الأصليين وحقهم في إدارة مقدساتهم ومواقعهم الدينية، بينما كانت المادة (١٤) أخطر من سابقتها، لأنها منحت الدولة المنتدبة الحق في تشكيل لجنة خاصة لتحديد وتقدير الحقوق والدعوى العربية واليهودية المقدمة من الطرفين، وبذلك يصح من حقها استلاب أي حق للعرب في أي من مقدساتهم، إذا ادعى اليهود بأحقيتهم في أي من تلك المقدسات.

• إن ما ورد في المادة (٢٢) محجف بحق الفلسطينيين، فإذا كان مجموع السكان العرب الفلسطينيين وقتذاك يعادل ٩٣% من مجموع السكان الآخرين كاليهود، فإن المنطق والقانون الدولي يقر بأن لغة الأغلبية من هؤلاء السكان، يتم اعتمادها كلغة رسمية للبلاد. ولا يُعقل أن يتم فرض لغة الأقلية وهم في الأساس غرباء عنها - وإن اعتبرناهم لاجئون - على أغلبية السكان، أو على أقل تقدير مساواة لغتهم باللغة الوطنية للبلاد.

• إنه طبقاً للمادة (٢٥) يحق للدولة المنتدبة بموافقة عصبة الأمم، أن تؤجّل أو تمتنع عن تطبيق ما قد تعتبره من شروط هذا الانتداب، وفقاً لأهوائها وما ترتبه لصالح مشاريعها الاستعمارية، وذلك في خلق كيان سياسي جديد يدور في فلكها، ويحقق مآربها في فلسطين في شرقي الأردن.

حواشي الدراسة

- ١ - أسامة أبو نخل، "يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد ٢٣، ص ٥.
- 2 - *Albert M. Hyamson, Palestine Under Mandate 1920-1948, Greenwood Press, London 1976, pp.1-2.*
- ٣ - عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ١٠، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٣-٢٤؛ وتيودور هرتزل، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF، صفحات متفرقة؛ *Charles Webster (Sir), The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol.2, G. Bell & Sons, London 1951, p.761; Barbara Tuchman, Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956, p.61.*
- 4 - <http://basheer.me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84>.
- ٥ - كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، ط ٢، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢، ص ٥٣.
- 6 - *Bernard Wasserstein, The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict, 1917-1929, Oxford, 1991, p. 74; David Fromkin, A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914-1922, London, 1991, pp. 196-197; Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920-1925, L.B Tauris Publishers, London-New York, p. 11.*
- ٧ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩: دراسة وثائقية، ط ١، القاهرة، دار الشروق، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص ١٥.
- ٨ - الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٦٣-١٦٤.
- ٩ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ١٥٠، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د.ت، ص ٦٩-٧٠.
- ١٠ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ١٦٣-١٦٧، ولزيميد من التفاصيل أنظر:
- 11 - *N. Bentwich, The Mandates System, London 1951, pp. 21-51.*
- ١١ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ١٥٣.
- ١٢ - المرجع السابق، ص ١٥٣-١٥٥؛
- Royal Institute of International Affairs, British interests in the Mediterranean and Middle East, A Report by a Catham House study Group, London, 1958.*
- 13 - *Foreign Affairs, October 1937, p.6.*

١٤ - تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم (٥٤٧٩)، النسخة العربية الرسمية، القدس، إصدار حكومة فلسطين، ١٩٣٧، ص٤١، ٣٩.

15- *Esco Foundation (E.F.), Palestine, A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 1, New Haven, 1947, P. 164.*

١٦ - تيسير جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، ط٢، القدس، مؤسسة اليادير الصحفية، ١٩٨٦، ص٦٥.

١٧ - تقرير اللجنة الملكية، ص٣٩.

١٨ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٥٧-١٥٩؛

Esco Foundation (E.F.), Palestine, A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 1, P. 176.

١٩ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٥٩.

٢٠ - صالح مسعود بويصر، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط١، غزة، سلسلة كتاب القراءة للجميع (٧)، وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠٠١، ص١٢٨.

٢١ - هنري كين، قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، ط١، غزة، مطبوعات وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٨؛ تقرير اللجنة الملكية، ص٣٩؛ وإميل توما، جذور القضية الفلسطينية، د. ن. د. ت، ص١٢٢؛

Sara Rey, The Gaza Strip, the political economy of development, Washington, DC, Institute for Palestine study, 1995, P. 32; Parliamentary Debates (P.D), House of Lords, Vol. 161, col. 2388.

٢٢ - تقرير اللجنة الملكية، ص٣٩؛

Parliamentary Debates (P.D), House of Lords, Vol. 161, col. 2388.

23 - *Martin Sicker, The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Westport, CT, Praege, 2000, P. 56.*

٢٤ - خالد عايد، "التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى"، الموسوعة الفلسطينية، ط١، القسم ٢، ج٦، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٥٤.

٢٥ - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص١٢٢.

٢٦ - جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، ود. إحسان عباس، ط٨، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧، ص٤٧٣-٤٧٢.

٢٧ - المرجع السابق، ص٤٧٣.

٢٨ - سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، فترة هربرت صموئيل ١٩٢٠-١٩٢٥، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣، ص٢٠٥؛ خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٦٨.

٢٩ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢، ص١٦٥؛ وعيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط١، يافا، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص٥٦؛ وحاييم وايزمان: ملخص كتاب التجربة

- والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤، ص ١٩١؛ وتوما، جذور القضية الفلسطينية، ص ١٢٢-١٢٣.
- ٣٠ - السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٥٧.
- ٣١ - نفسه؛ وأكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٥، ص ٥٦.
- ٣٢ - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص ١٢٣-١٢٤.
- ٣٣ - خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢، ص ١٦٧؛ وزعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٥-٥٦؛ والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٥٧.
- ٣٤ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٦؛ والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٥٧.
- ٣٥ - زعيتر، القضية الفلسطينية، والصفحة نفسها؛ والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٥٧-٥٨.
- ٣٦ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٦-٥٧؛ والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٥٩.
- ٣٧ - السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٦١.
- ٣٨ - السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٦١-٦٢؛ وزعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٧.
- ٣٩ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٨.
- ٤٠ - جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٦٧؛ ووديع البستاني، الانتداب الفلسطيني باطل ومحال، بيروت، المطبعة الأمريكية، ١٩٣٦، ص ٢٠.
- ٤١ - البستاني، الانتداب الفلسطيني، ص ٢٢-٢٣.
- ٤٢ - محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، ١٩٥٩، ص ٣٢.
- ٤٣ - وايزمان: ملخص كتاب التجربة والخطأ، ص ١٩١-١٩٢.
- ٤٤ - لمزيد من التفاصيل، أنظر: أسامة أبو نخل، وعصام مخيمر، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط ١، غزة، مكتبة القدس، ٢٠٠٨، الفصل الخامس.
- ٤٥ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٩؛ وهرتزل، الدولة اليهودية. (بتصرف).
- ٤٦ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٩-٦٠.
- ٤٧ - أسامة أبو نخل، "يهودية دولة إسرائيل، ص ١٢.
- ٤٨ - لمزيد من التفاصيل، أنظر: أبو نخل، تاريخ فلسطين القديم، الفصل السابع.
- ٤٩ - أبو نخل، "يهودية دولة إسرائيل"، ص ٢٢.
- ٥٠ - انظر: سفر التكوين (٧/١٢)، (١٨/١٥)؛ وموسى مطلق إبراهيم، وعد التوراة من أبرام إلى هرتزل، ط ١، بيروت، منريخ للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٧-١٣؛ وصابر طعيمة، التاريخ اليهودي العام، بيروت، دار الجليل، ١٩٧٥، ص ٣١٨؛ ورجاء جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية. ترجمة: حافظ الجمالي وصباح الجهيم، ط ٢، بيروت، دار عطية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ٣٧؛ وإكبار السقاف، الأمل وعقيدة الأرض الموعودة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

-
- ٥١ - أبو نخل، تاريخ فلسطين القديم، ص ١٧٢؛ وجارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ص ٤١.
- ٥٢ - محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ص ٦٧.
- ٥٣ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٦٠؛ وعلي محمد علي، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج ١، وثيقة رقم ١٠٠، مركز دراسات الشرق الأوسط، د.ت، ص ٣٦٥؛ والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص ٦٢.
- ٥٤ - بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص ١٣٢-١٣٣.
- ٥٥ - أبو نخل، تاريخ فلسطين القديم، الفصل السادس، مواضع متفرقة.
- ٥٦ - المرجع السابق، ص ٣٢٦-٣٢٧؛ ومحمد سيد طنطاوي، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٦٢.
- ٥٧ - بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص ١٣٣-١٣٤.
- ٥٨ - تقرير اللجنة الملكية، ص ٥٢.
- ٥٩ - بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص ١٣٠-١٣١.
- ٦٠ - المرجع السابق، ص ١٣١.
- ٦١ - توما، جذور القضية الفلسطينية، ص ١٢٧-١٢٨.
- ٦٢ - زعيتر، القضية الفلسطينية، ص ٥٧-٥٨.

مراجع الدراسة

أولاً - المراجع العربية:

- إبراهيم، موسى مطلق (الدكتور)، وعد التوراة من أبرام إلى هرتزل، ط ١، بيروت، منريح للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- وديع البستاني، الانتداب الفلسطيني باطل ومحال، بيروت، المطبعة الأمريكية، ١٩٣٦.
- بويصير، صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط ١، غزة، سلسلة كتاب القراءة للجميع (٧)، وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠٠١.
- توما، إميل (الدكتور)، جذور القضية الفلسطينية، د. ن، د. ت.
- جبارة، تيسير (الدكتور)، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، ط ٢، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، ١٩٨٦.
- خلة، كامل محمود (الدكتور)، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، ط ٢، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢.
- دروزة، محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، ١٩٥٩.
- زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٥.
- السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط ١، يافا، مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧.
- السقاف، إكبار، الأمل وعقيدة الأرض الموعودة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.
- طعيمة، صابر (الدكتور)، التاريخ اليهودي العام، بيروت، دار الجليل، ١٩٧٥.

- طنطاوي، محمد سيد (الدكتور)، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧.
 - عايد، خالد، "التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى"، الموسوعة الفلسطينية، ط١، القسم ٢، ج٦، بيروت، ١٩٩٠.
 - علي، علي محمد، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج١، وثيقة رقم ١٠٠، مركز دراسات الشرق الأوسط، د.ت.
 - الكيالي، عبد الوهاب (الدكتور)، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.
 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د.ت.
 - مصطفى، أحمد عبد الرحيم (الدكتور)، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩: دراسة وثائقية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).
 - أبو نحل، أسامة، ومخيمر، عصام (الدكتور)، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط١، غزة، مكتبة القدس، ٢٠٠٨.
 - هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦.
- ثانياً - المراجع المترجمة:
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، ود. إحسان عباس، ط٨، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧.
 - تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم (٥٤٧٩)، النسخة العربية الرسمية، القدس، إصدار حكومة فلسطين، ١٩٣٧.

• جارودي، رجاء، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية. ترجمة: حافظ الجمالي وصباح الجهيّم، ط٢، بيروت، دار عطية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

• كتن، هنري، قضية فلسطين، ترجمة: رشدي الأشهب، ط١، غزة، مطبوعات وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩.

• هرتزل، تيودور، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF.

• الهنيدي، سحر (الدكتور)، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، فترة هربرت صموئيل ١٩٢٠-١٩٢٥، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣.

• وايزمان، حاييم، ملخص كتاب التجربة والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤.

ثالثاً - الدوريات:

• أبو نحل، أسامة (الدكتور)، "يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد ٢٣.

رابعاً - المراجع الأجنبية:

Bentwich (N.), The Mandates System, London 1951.

Esco Foundation (E.F.), Palestine, A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 1, New Haven, 1947.

Foreign Affairs, October 1937.

Fromkin (David), A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914-1922, London, 1991.

Huneidi (Sahar), A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920-1925, L.B Tauris Publishers, London-New York.

Hyamson (Albert M.), Palestine Under Mandate 1920-1948, Greenwood Press, London 1976.

Parliamentary Debates (P.D), House of Lords, Vol. 161, col. 2388.

Rey (Sara), The Gaza Strip, the political economy of development, Washington, DC, Institute for Palestine study, 1995.

Royal Institute of International Affairs, British interests in the Mediterranean and Middle East, A Report by a Catham House study Group, London, 1958.

Sharif (Regina), Non Jewish Zionism, its Roots in Western History, Zed Press, London, 1983.

Sicker (Martin), The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Westport, CT, Praege, 2000.

Tuchman (Barbara), Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956.

Wasserstein (Bernard), The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict, 1917-1929, Oxford, 1991.

Webster (Charles) (Sir), The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol.2, G. Bell & Sons, London 1951.

المواقع الإلكترونية:

• <http://basheer.me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84>.